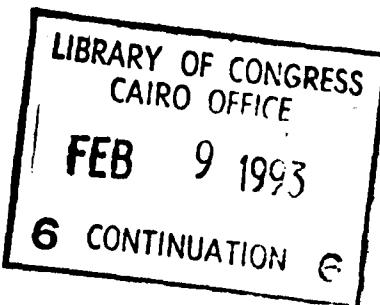


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العَرَبِيَّةِ  
رَئِيسُ جَمِيعِ النَّاسِ

# الجريدة الرسمية

العدد ٤٠ قرشا

---

السنة السادسة والثلاثون - العدد ٥ في ٢٣ شعبان سنة ١٤١٣  
(٤ فبراير سنة ١٩٩٣)

---

## محتويات العدد:

- قرارات رئيس جمهورية مصر العربية رقم الصنعة**
- قرار رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٢ بشأن الموافقة على الاتفاق الثنائي بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بوليفيا الموقع في لا بازا بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦ ١٩٩ ٢٠٥
- قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ومكون التعاون العلمي والتكنولوجي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ ٢١٩
- قرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٩٣ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخطاب الملحق بها والتي تتيح بمقتضاهما اليابان لمصر منحة قيمتها ٢٠٨٥ مليار ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بعاصمة الجيزة والموقعة جميعها بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١١ ٢٣٠
- قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٣ بضم السيد المستشار / رجاء العربي النائب العام إلى عضوية المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ٢٣١
- قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء سفارة جمهورية مصر العربية في باكو عاصمة جمهورية أذربيجان ٢٣٢
- قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء سفارة جمهورية مصر العربية في يريفان عاصمة جمهورية أرمينيا ٢٣٣
- قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء سفارة جمهورية مصر العربية في كييف عاصمة جمهورية أوكرانيا ٢٣٤
- قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء سفارة جمهورية مصر العربية في طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان ٢٣٥

## **مجلس الوزراء - استدراك**

استدراك لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٩٢

١٩٩

الجريدة الرسمية - العدد ٥ في ٤ فبراير سنة ١٩٩٣

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٢١ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الاتفاق الثقافي بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
وجمهورية بوليفيا الموقع في لا باز بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرد :

(مادة وحيدة)

وافق على الاتفاق الثقافي بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بوليفيا  
الموقع في لا باز بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٠٣ ( ٣٠ ديسمبر  
سنة ١٩٨٢ ) .

حسني مباركة

### اتفاق

ثقافي بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية بوليفيا

إن حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بوليفيا رغبة منها في تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين وتنمية التعاون المتبادل في الميادين الأدبية والعلمية والفنية وتوثيق روابط الصداقة القائمة بين البلدين وتعزيزها قد اتفقنا على عقد الاتفاق الثقافي التالي ، ولهذا فقد هيمن المفوضين التاليين :

من جمهورية مصر العربية السيد السفير / محدث ابراهيم توفيق سفير جمهورية مصر العربية في (لاباز) .

عن جمهورية بوليفيا السيد / اجستين سايدرا قايس وزير خارجية بوليفيا .  
اللذان ، بعد تبادل وثائق تفويفهما ، والتي وجدت على نحو سليم ، قد أتفقا  
على ما يأتي :

#### (المادة الأولى)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتقديم المساعدات المتبادلة في كل ما من شأنه تشجيع التعاون الثقافي والعلمي ، وتحقيقاً لهذا المدف تم الاتفاق على الآتي :

(أ) يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية تبادل الأساتذة الجامعيين والطلاب العلميين والخبراء الفنيين ويقدمان لهم كل التسهيلات الازمة .

(ب) يقدم كل الطرفين المتعاقدين منحا لطلبة الطرف الآخر وفقا لما تسمح به الإمكانيات والقوانين ، وتنبع التسهيلات الازمة لقبولهم في الجامعات ومعاهد العلوم الأخرى .

(ج) يسمح لكل من الطرفين المتعاقدين بإقامة المؤسسات الثقافية أو العلمية والتربوية في أراضي الطرف الآخر وبعد موافقته والتي تمنع طالما أن هذه المؤسسة تتفق مع النظام التربوي للبلد الذي ستنشأ فيه وكذلك مع قوانينه وعاداته .

(د) يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تدريس لغة وأدب وحضارة الطرف الآخر في معاهدهما التعليمية العليا بالقدر الذي تسمح به إمكانياتهما ، ولهذا الغرض يمكن عقد اتفاقيات خاصة بين السلطات الفنية المختصة عندما يستدعي الأمر ذلك في كل حالة على حدة .

**(المادة الثانية)**

يتعاون الطرفان المتعاقدان على تعزيز التفاهم المتبادل بين شعبيهما خاصة فيما يأتي:

(١) تسهيل تبادل الكتب والمصحف والأفلام السينمائية والخرائط واللوحات الفنية والمواد التربوية ويقدم الطرفان المتعاقدان التسهيلات الممكنة في مجال إرسال واستقبال المواد التربوية والثقافية بين كلا البلدين .

(ب) تشجيع وتنسيق العمل بين هيئات الأدبية والعلمية المعترف بها رسمياً كالمكتبات الوطنية والمتاحف وكذلك تهيئة التعاون بين العلميين والفنانيين والمحررين وغيرهم من أعضاء هيئات الثقافة .

(ج) تقديم منح ودعوات لإقامة المعارض وحفلات تمثيلية وسينمائية وموسيقية وإذاعة برامج في محطات الراديو وفقاً لأحكام الاتفاقيات التكاملية بين الطرفين المتعاقدين لهذا الغرض .

(د) تنظيم المسابقات ومنح جوائز للمؤلفين والمرجحين الذين يساهمون في تبادل المعرفة .

(هـ) تشجيع إنشاء قسم خاص لكل طرف في المكتبات الرئيسية للطرف الآخر مع تزويده بقوائم المؤلفين والأدباء .

(و) تشجيع تبادل المطبوعات الرسمية لكل من الطرفين .

**(المادة الثالثة)**

يعمل الطرفان المتعاقدان على أن تتضمن مناجم التاريخ والحضارة في مؤسساتها التعليمية ، بقدر المستطاع ، المواد التي من شأنها أن تعطي الطلبة فكرة صحيحة وتحقيقية عن البلد الآخر .

## (المادة الرابعة)

يعلم الطرفان المتعاقدان على تخصيص الوقت اللازم في إذاعاتهما الوطنية للنشر كل ما من شأنه أن يساعد على التعرف المتبادل بين البلدين .

## (المادة الخامسة)

يبحث الطرفان المتعاقدان بوجوب اتفاقيات خاصة إمكانية إنشاء معادلة للدراسات والشهادات والدرجات العلمية .

## (المادة السادسة)

يعلم كل من الطرفين المتعاقدين على مساعدة وتشجيع التجارب العلمية والتكنولوجية بالبلد الآخر ، وتهيئة الظروف الملائمة لتنمية الخبراء والباحثين والماراكز العلمية أداءً أبهى لهم على أعلى وجه لدى الطرف الآخر .

## (المادة السابعة)

يعلم الطرفان المتعاقدان على اتخاذ الخطوات الضرورية في بلديهما لضمان حقوق الملكيات الفكرية والأدبية للكتاب والمترجمين والمحررين والفنانيين والموزعين الذين هم من مواطني الدولة الأخرى ، وذلك في جميع الأعمال الأدبية والفنية والموسيقية كما في الشراطط التسجيلية والأفلام وغيرها وبما يتفق مع القوانين الخاصة بالملكيات الأدبية والفنية لكل من البلدين .

## (المادة الثامنة)

يعلم الطرفان المتعاقدان على تسهيل الرحلات بين البلدين لكل المواطنين الذين يرغبون في الاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه الاتفاقية .

## (المادة التاسعة)

يعلم الطرفان المتعاقدان على تشجيع السياحة بين البلدين وينعث التمهيدات الازمة لذلك .

## ( المادة العاشرة )

يصدق الطرفان المتعاقدان على هذا الاتفاق ويدخل في حيز التنفيذ يوم تبادل وثائق التصديق والذى يتم بالطرق الدبلوماسية ، ويظل معمولا به حتى تنقضى مدة سنة أشهر على تاريخ إخطار أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة بإنهاه العمل به .

حرر في لاباز يوم الاثنين السادس من شهر سبتمبر سنة ألف وتسعائة وأثنين وثمانين من أصلين باللغات العربية والإسبانية والإنجليزية ، ويعتبر كل منهما أصلًا وفي حالة وجود أي خلاف في التفسير يعول على النص الإنجليزى .

تسري بنود هذا الاتفاق على حكومة بوليفيا وحكومة جمهورية مصر العربية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

”سفير / جمهورية مصر العربية في لاباز“

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٢١ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠،  
بشأن الموافقة على الاتفاق الثقافي بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بوليفيا  
الموقع في لا باز بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦؛

وحتى تصديق السيد /رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠؛

قرد:

( ملحة وحيدة )

يلشر في الجريدة الرسمية الاتفاق الثقافي بين حكومتي جمهورية مصر العربية.  
وجمهورية بوليفيا الموقع في لا باز بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/١٢/٣١

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١/٧

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢

بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ومكان التعاون العلمي والتكنولوجي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرد :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ومكان التعاون العلمي والتكنولوجي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤١٣ هـ (١٨ نوفمبر ١٩٩٢ م).

حسني مباروك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٣٠ جمادى الآخر سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٢ م.

مشروع الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ١٤٠

ومكون رقم ٢٦٣ - ١/١٤٠

التعديل الخامس

لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا

من أجل التنمية

ومكون التعاون العلمي والتكنولوجي

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤

التعديل الخامس بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ لاتفاقية منحة العلم والتكنولوجيا  
من أجل التنمية الموقعة في ١٩٨٦/٣/٣١ بين جمهورية مصر العربية (المنوح)  
والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية  
(الوكالة) .

بند ١ - تعديل اتفاقية المنحة السابقة تعديلاً في ٣٠ يوليه ١٩٨٧ ،  
٢٧ سبتمبر ١٩٨٨ ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ ، ١٢ يوليه ١٩٩٠ على النحو التالي :

(١) يعدل بند ٣ - ١ باحلال عبارة « ست وسبعون مليون وأربعون  
ألف دولار أمريكي » (٦٧٦٠٤٠٠٠٠) محل عبارة « ستين  
مليون وأربعون ألف دولار أمريكي » (٦٠٤٠٠٠٠) .

(ب) تعديل المادة الخامسة باضافة بنددين جديدين رقم ٥ - ٥ - ٦  
على النحو التالي :

بند ٥ - ٥ : المدفوعات التي يتم سدادها بمعرفة وزارة البحث العلمي من الضرائب والتعريفات والرسوم الجمركية والجبايات الأخرى :

(١) تغفى هذه الاتفاقية من أية رسوم جمركية والضرائب وتقديرات التأمينات الاجتماعية والجبايات الأخرى التي تفرض طبقاً للقواعد السارية في جمهورية مصر العربية خصوصاً :

١ - أي مقاول يتم تمويله بموجب المنحة .

٢ - أي عاملين يتبعون مثل هذا المقاؤل .

٣ - أي ممتلكات شخصية بما في ذلك السيارات الشخصية لأى من هؤلاء العاملين .

٤ - أي معدات أو مواد أو ممتلكات أخرى تقدم أو تستعمل بموجب المنحة .

٥ - أي عمل أو خدمات تقدم بموجب المنحة .

٦ - أي تعامل ( يتضمن توريد أي سلعة ) يتم تمويله بموجب المنحة يغنى من الضرائب المقررة والتعريفات والرسوم والجبايات الأخرى ( وتشمل أعباء التأمينات الاجتماعية ) المقررة طبقاً للقواعد السارية في جمهورية مصر العربية .

(ب) اذا فرضت أية ضرائب - تعريفات - رسوم جمركية أو أية جبايات أخرى ( متضمنة تقديرات التأمينات الاجتماعية ) وتعارض مع الفقرة (١) بالبند ٥ - ٥ فان وزارة البحث العلمي - ما لم يذكر ذلك صراحة في الخطابات التنفيذية للمشروع - ستقوم بسداد تفاصيل المبالغ من موارد أخرى غير تلك التي توفرها المنحة .

(ج) تفيدة للبند ٥ - ٥ فان :

- ١ - كل اشارة الى « مقاول » تشمل أي فرد ( ليس مواطناً أو مقيناً اقامة دائمة في جمهورية مصر العربية ) أو هيئة غير منشأة أو مؤسسة وفقاً لقوانين جمهورية مصر العربية ، تقوم بتادية أعمال أو خدمات أو توفير سلع بمحض أي اتفاق يتم تمويله من المنحة ( يشمل ذلك العقود ، اتفاقيات المنح ، الاتفاقيات التعاونية ، العقود الفرعية ، الاتفاقيات الفرعية المبرمة في ظل المنحة والاتفاقيات والاتفاقيات التعاونية ) .
- ٢ - كل اشارة الى « العاملين » تشمل جميع الأفراد سواء كانوا المقاولين أو الموظفين لدى المقاولين الذين يقومون بعمل أو يؤدون خدمات أو يوردون سلعاً بمحض أي اتفاق أشير اليه في الفقرة السابقة حيث لا يكون هؤلاء الأفراد مواطنين مصريين أو مقيمين اقامة دائمة في جمهورية مصر العربية وكذلك جميع أعضاء أسر هؤلاء الأفراد .

بند ٥ - ٦ : المستندات المطلوبة لاستيراد السلع والممتلكات الشخصية غير الخاضعة للرسوم الجمركية :

يوافق المتنح على أن تقوم وزارة الدولة للبحث العلمي بتقديم خطابات ضمان وأى مستندات أخرى مطلوبة لمصلحة الجمارك المصرية للاستيراد المعفى من الرسوم الجمركية وذلك فيما يتعلق بما يلى :

- ١ - المعدات ( وتشمل المركبات ) المواد ، الإمدادات ( المشار إليها أجمالاً فيما يلى باسم السلع ) المملوكة من هذه المنحة .
- ٢ - السلع المستوردة للاستخدامات المتعلقة بالعمل أو الخدمات المؤداة في ظل هذه المنحة .

٣ - الممتلكات الشخصية المشار إليها في الفقرة (٣) من البند ٥ (أ).  
ستقوم وزارة البحث العلمي بمقتضى خطابات الضمان المذكورة بسداد جميع  
الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع  
والممتلكات الشخصية غير المغناة من الرسوم الجمركية غير المعاد تصديرها على  
أن يكون السداد من أرصدة غير أرصدة هذه المنحة .

(ج) تزدف بالكامل الخطة المالية التوضيحية المرفقة بالتعديل الرابع  
لمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية (رقم ٢٦٣ - ١٤٠) وتحل  
 محلها الخطة المالية التوضيحية (الجدول ١) المرفقة بالتعديل  
 الخامس .

(د) تزدف بالكامل الخطة المالية التوضيحية المرفقة بالتعديل الرابع  
لتكوين التعاون العلم والتكنولوجي (رقم ٢٦٣ - ١/١٤٠) ويحل  
 محلها الخطة المالية التوضيحية لهذا المكون الموضحة بالمرفق رقم (٢)

(ه) يزدف بالكامل بند ب - ٥ بملحق الشروط النمطية بالاتفاقية  
الأصلية (ملحق ٢) ويحل محله البند الجديد (بـ٥) كما يلى :

بند ب - ٥ : التقارير والسجلات المحاسبية والمراجعة والفحص :

(أ) يزدف المنوح الوكالة الأمريكية بالمعلومات والتقارير المتعلقة بالمشروع  
الممول من هذه الاتفاقية بحسب ما تطلبها الوكالة دون مغala .

(ب) يقوم المنوح بالاحتفاظ وبمتابعة الدفاتر المحاسبية والتقارير  
والمستندات وأية مستندات أخرى تتعلق بالمشروع وبهذه الاتفاقية  
توضح بجلاء ضمن ما توضحه من أمور ، كافة التكاليف الناشئة  
عن تنفيذ هذه المنحة وكذلك تلقى واستخدام السلع والخدمات  
المتحصل عليها طبقاً لهذه الاتفاقية وأيضاً تكاليف المشروع الممولة  
من مصادر أخرى وطبيعة ونطاق طلبات الموردين المتوقعين للبضائع

والخدمات المتحصل عليها وأسس ترسية العقود وأوامر التشغيل وتقديم المشروع بصفة عامة نحو الاتكمال (دفاتر وسجلات المشروع) . وفقا لاختيار المنوح وبموافقة الوكالة سوف يكون امساك دفاتر وسجلات المشروع وفقا لأحد الأساليب الآتية :

١ - المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائلة في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والسائلة في دولة المنوح .

٣ - المبادئ المحاسبية التي تنص عليها اللجنة الدولية للحسابات الموحدة ( وهي مؤسسة فرعية تتبع الاتحاد الدولي للمحاسبين ) أو

٤ - المبادئ المحاسبية الأخرى كما قد يتلقى عليها الأطراف كتابة . وسيتم الاحتفاظ بسجلات ودفاتر المشروع لمدة ثلاثة سنوات على الأقل بعد تاريخ آخر صرف قامت به الوكالة .

(ج) اذا تم صرف مبلغ مبلغ ٣٥٠٠٠ دولار أو أكثر مباشرة للممنوح من هذه المنحة في أي سنة ميلادية واحدة ، فإنه مالم يتلقى الأطراف على غير ذلك كتابة ، فإن المنوح سيجري المراجعات المالية للأموال التي صرفت له من المنحة وفقا للأحكام التالية :

١ - سيقوم المنوح باختيار مراجع مستقل بما يتلقى مع « المبادئ الارشادية للمراجعات المالية التي يتم التعاقد عليها بمعرفة المتلقين الأجانب » والصادرة عن طريق المفتش العام بالوكالة ( المبادئ الارشادية ) ، وسوف تتم المراجعة بما يتلقى مع هذه « المبادئ الارشادية » .

٢ - في كل سنة مالية للمنوح سيتم القيام بمراجعة الأرصدة التي قدمت له من خلال المنحة وسوف تحدد المراجعة ما إذا كان استلام واقع تلك الأموال المتاحة من المنحة تم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والمتافق عليها في الفقرة (ب) بعاليه ، وما إذا كان المنوح قد امتنل لأحكام الاتفاقية ، وسيتم استكمال كل مراجعة في مدة لا تزيد عن سنة واحدة بعد افتتاح السنة المالية للمنوح .

(د) سيقدم المنوح إلى الوكالة تقرير المراجعة خلال ٣٠ يوماً بعد استكمال كل مراجعة التزم بآدائها المنوح وفقاً لهذا البند . وسيقوم مفتش عام الوكالة بمراجعة كل تقرير لتحديد ما إذا كان يتمشى مع متطلبات المراجعة المنصوص عليها بهذه الاتفاقية . وبشرط موافقة الوكالة فإن تكاليف المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام هذا البند يمكن أن تحمل على المنحة ؛ وفي حالات استمرار عدم القدرة أو عدم الرغبة في القيام بالمراجعة وفقاً لأحكام هذا البند فإن الوكالة ستقوم بالنظر في العقوبات المناسبة التي تتضمن ارجاء لكل أو جزء من المدفووعات وذلك حتى يتم الاتهاء من المراجعة بطريقة مرضية أو أن يتم أداء المراجعة بمعرفة الوكالة .

(ه) سيقدم المنوح إلى الوكالة - بالشكل والمضمون الذي تقبله - خطة يضمن بمقتضها أن الأرصدة التي أتيحت من المنحة للستلين الفرعين الذين يحصلون في أي سنة ميلادية واحدة على مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار أو أكثر يتم مراجعتها وفقاً لما تنص عليه هذه الاتفاقية . ولكلى يقوم المنوح بالوفاء بمسؤوليات المراجعة فإنه ينبغي لهذه الخطة أن تصف أساليب البحث التي يتعين على المنوح استخدامها . وذلك فيما يتعلق بأى متلقى فرعى يطبق على هذا البند ، ويمكن استيفاء مسؤوليات المراجعة التي تتعلق بالتلقين الفرعين عن طريق الاعتماد على المراجعات

للمستقلة للمتلقين الفرعين ، أو الاعتماد على الاجراءات المناسبة التي تؤدي عن طريق المراجعين الداخلين أو العاملين في المشروع من قبل المنوح أو عن طريق التوسيع في نطاق المراجعة المالية المستقلة التي يقوم بها المنوح لتشمل اختبار حسابات المتلقين الفرعين أو عن طريق الجمع بين هذه الاجراءات . ينبغي أن تحدد في الخطة المذكورة الأموال التي أتيحت للمتلقين انفرعين والتي سوف تشملها المراجعات المؤدلة وفقاً لأحكام مراجعة أخرى بما ي匪ي بمسؤوليات المنوح في المراجعة ( الهيئة التي لا تهدف الى الربح والنشأة في الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها ، أما بالنسبة للمقاول الذي يهدف الى الربح والذي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية وله عقد مباشر مع الوكالة فإنه يتم مراجعته بمعرفة الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة . وبالنسبة للهيئة التطوعية الخاصة النشأة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة فإنها تكون مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها ، وبالنسبة لمقاول الدولة المضيفة فإنه ينبغي مراجعته بمعرفة الجهة المنوحة المختصة التي يتعاقد معها ) .

وسيقوم المنوح بضمان اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة وذلك بناء على التوصيات الواردة في تقارير مراجعة المتلقين الفرعين، مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المراجعات التي يقوم بها هؤلاء المتلقين الفرعين تتطلب بالضرورة تعديل السجلات الخاصة بهم كما يتطلب المنوح من كل متلقى فرعى بأن يسمح للمراجعين المستقلين بمراجعة السجلات والكشف عن المالية عند الضرورة .

(و) يسكن للوكلة - بناء على اختيارها - القيام بالاجماعات المطلوبة في ظل المنحة بالنيابة عن المنوح وذلك عن طريق استخدام الأرصدة المتاحة من المنحة أو من مصادر أخرى متاحة للوكلة لهذا الغرض ، ويقوم المنوح باقامة الفرصة للممثلين المفوضين من الوكلة - في جميع الأوقات المناسبة - لمراجعة المشروع أو التفتيش عليه ، وعلى استخدام السلع والخدمات المسولة من الوكلة وعلى الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى التي تتعلق بالمشروع والمنحة .

بند ٢ - التصديق :

يتخذ المنوح كافة الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتخطر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهذا التصديق .

بند ٣ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين الانجليزية والعربية وفي حالة وجود تغمس أو اختلاف بين النصين يرجع النص الانجليزي .

بند ٤ :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل اتفاقية المنحة سارية المفعول ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقا لما نصت عليه من أحكام .

بند ٥ :

يصبح هذا التعديل سارى المفعول اعتبارا من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

واشهادا على ذلك فان جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
كلا من خلال ممثليه المفوضين قانونا قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم وتم  
تسليميه في انيوم والستة المحددين أعلاه .

عن الولايات المتحدة الأمريكية	عن جمهورية مصر العربية
الاسم / دو روبرت هـ . بليترو	الاسم / دو موريس مكرم الله
السفير الأمريكي	وزير الدولة للتعاون
	الدولي

الاسم / هنري هـ . ياسفورد	الاسم / دو حسن سليم
مدير الوكالة الأمريكية	رئيس قطاع التعاون الاقتصادي
للتنمية الدولية	مع الولايات المتحدة
القاهرة	الأمريكية

#### الهيئات المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية وقع ممثلوها عليها بأسمائهم .

وزارة البحث العلمي
الاسم / دو عادل عبد الحميد عز
وزير الدولة للبحث العلمي

مرفق (١)

الخطة المائية التوضيحية  
لمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية  
مشروع رقم ٢٦٣ - ١٤٠

١ - مساهمة الوكالة الأمريكية ( مليون دولار ) :

الالتزامات المقططة مستقبلاً	اجمالي الالتزام حتى العام المالى ١٩٩٢	الالتزامات العام المالى ١٩٩٢	الالتزامات سابقة	المكون
-	٣,-	-	٣,-	المرحلة الأولى ... ... ... ...
١٨,٨٦	١٧,١٤	٧,٧٠	٩,٤٤	التعاون العلمي والتكنولوجي ...
١٦,٦٥	٢٣,-	٥,-	١٨,-	بحوث البليهارسيا ... ... ... ...
٢٥,٢٠	٢٤,٣٠	٣,٣٠	٢١,-	ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة
-	٨,٦٠	-	٨,٦٠	تنمية الموارد البشرية لقطاع الطاقة
٦٠,٧١	٧٦,٠٤	١٦,-	٦٠,٠٤	الإجمالي ... ...

٢ - مساهمة الدولة المضيفة ( الحكومة المصرية ) :  
(بالمليون جنيه مصرى) طوال حياة المشروع

المجموع	مساهمة القطاع الخاص نقدية	مساهمة القطاع العام نقدية	مساهمة الحكومة عicide	المكون
,٢٥٦	-	-	,٢٦٥	المرحلة الأولى ... ... ... ...
١٥,٢٠٠	,٢٠٠	,٦٠٠	١٤,٤٠٠	التعاون العلمي والتكنولوجي ...
١٨,٠٠٠	-	-	١٨,٠٠٠	بحوث البليهارسيا ... ... ... ...
٧٠,٥٠٠	٣٢,٨٠٠	٣٧,٠٠٠	-	ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة
٤,٩٠٠	-	-	٤,٩٠٠	تنمية الموارد البشرية لقطاع الطاقة
١٠٨,٨٦٥	٣٣,٠٠٠	٣٨,٣٠٠	٣٧,٥٦٥	الإجمالي ... ...

الخطبة الملاية التوضيحية

التعاون العلمي والتقني لوج. ٣٣٣ - ١٤٠ / ١  
مساهمة الوكالة الأمريكية (بازل) (دولار)

تابع مرفق (٢)

مساهمة الحكومة المصرية بالألف جنيه  
طوال حياة المشروع مكون (٢٦٣ - ١٤٠ / ١)

الإجمالي	قطاع عام/خاص	مساهمة عينية	مساهمة نقدية	
١ - خدمات المنحة :				
٧٠٥٠	٧٥٠	-	٦٣٠٠	عقود وأبحاث ... ... ... ...
٢٨٠	-	٨٠	٢٠٠	ادارة مصرية ... ... ... ...
٨٥٠	-	٣٥٠	٥٠٠	خدمات المعلومات ... ... ...
٢١٩٠	٥٠	٧٢٠	١٤٢٠	التجديدات / والتسهيلات ...
١٠٣٧٠	٨٠٠	١١٥٠	٨٤٢٠	إجمالي فرعى ... ...
٢ - التدريب ... ... ... ...				
٤٦٩٠	-	٨٥٠	٣٨٤٠	٣ - سلع ... ... ... ...
١٥٢٠٠	٨٠٠	٢٠٠٠	١٢٤٠٠	إجمالي عام ... ...

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ الصادر بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٢ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ومكون التعاون العلمي والتكنولوجي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٢؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٢؛

قرار :

( مادة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ومكون التعاون العلمي والتكنولوجي بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦

ويعمل به اعتباراً من ١٤/٩/١٩٩٢

صدر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٢

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢١ لسنة ١٩٩٢

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخطاب الملحق  
بها والتي تتيح بمقتضاها اليابان لمصر منحة قيمتها  
٢٠٨٥ مليار ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع  
تحسين مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بمدينة  
الجيزة والموقعة جميعها بتاريخ ١١/١٠/١٩٩٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرد :  
(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة والخطاب الملحق بها والتي تتيح بمقتضاها  
اليابان لمصر منحة قيمتها ٢٠٨٥ مليار ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع  
تحسين مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بمدينة الجيزة والموقعة جميعها  
بالتاريخ ١١/١٠/١٩٩٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٤١٣ هـ  
(الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٢ م) .

حسنى مبارك

القاهرة في ١١ أكتوبر ١٩٩٢

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

أتشرف، بأن أشير إلى المفاوضات التي تمت مؤخرًا بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بعرض المساهمة في تنفيذ مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي في المنيب ، مدينة الجيزة ( المشار إليه فيما بعد بـ « المشروع » ) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى اثنين بليون وخمسة وثمانين مليون ين ( ٢٠٨٥٠٠٠٠ ين ) ، ( والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ١٩٩٣ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : ( ويقصد بعبارة الرعايا عنده استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يدیرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين ) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لاقامة خط فرعى لمياه الشرب عبر نقطة تقاطع سكك حديدية وخط رئيسي لصرف الصحي (المشار اليهما فيما بعد بـ « التسهيلات » ) .

(ب) المواد الازمة لمد مواسير الخطوط الفرعية لمياه الشرب والصرف الصحي ، والخدمات الضرورية لشراؤها ، و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار اليها في (أ) و (ب) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الاخالن بما جاء في نص الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وعندما ترى الحكومة ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (أ) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (أ) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالبنك الياباني مع رعاياها يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها في الفقرة ٣ وتنقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالبنك الياباني لتفطية المنتجات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم اقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ ( والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التي تم اقرارها » ) في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها ( ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك » ) .

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالبنك الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنة ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) توفير قطعة الأرض اللازمة لإقامة التسهيلات وآليات الموقع .

(ب) ضمان التفريغ والافراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة .

(ج) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها .

(د) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية للدخول لهم وبقاءهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

(هـ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهيلات التي تم اقامتها والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(و) تحمل كافة المصارييف الالزمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسام حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية الالزمة للدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجدية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم انتاكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومبفوض عن اليابان

الذى جمهورية مصر العربية

تايزو واتاناى

القاهرة في ١١ أكتوبر ١٩٩٢

صاحب السعادة

السيد / تايزو واتاًبى

سفير فوق العادة ومبفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأنني تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص  
على ما يلى :

«أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلي حكومة اليابان  
وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف  
تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح باليابان عن حكومة  
اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة في تنفيذ مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي  
في المنيب ، مدينة الجيزة (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») بواسطة حكومة  
جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً  
للقوافين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى اثنين بليون  
وخمسة وثمانين مليون ين (٢٠٨٥٠٠٠٠٠ ين) ، (وال المشار إليها فيما يلى  
بـ «المنحة») .

٢ - قيام المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات  
الحالية و٣١ مارس ١٩٩٣ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين  
على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل  
شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة  
أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص

اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين ) ٠

(أ) منتجات وخدمات لازمة لاقامة خط فرعى لمياه الشرب عبر نقطه تقاطع سكك حديدية وخط رئيسي للصرف الصحى ( المشار اليهما معنما فيما بعد بـ « التسهيلات » ) ٠

(ب) المواد الازمة لمد مواسير الخطوط الفرعية لمياه الشرب والصرف الصحى ، والخدمات الضرورية لشراؤها ، و

(ج) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار اليها في (أ) و (ب) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى ٠

(٢) مع عدم الأخذ بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر ٠

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها في الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للسنحة ٠

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعاته باليابانى لتفطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم اقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة ٤ ( المشار اليها فيما يلى بـ « العقود التي تم اقرارها » ) في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبى الذي تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها ( ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك » ) ٠

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالبنك الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ودينونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات الازمة لـ :

(أ) توفير قطعة الأرض الازمة لاقامة التسهيلات واحلاء الموقع .

(ب) ضمان التفريغ والافراج الجمركي الفوري في موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة .

(ج) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها .

(د) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية للمخولهم وبقاءهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

(هـ) ضمان أن تتم صيانة واستخدام التسهيلات التي تم اقامتها والمنتجات المشتراء في نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية في تنفيذ المشروع ، و

(و) تحمل كافة المصاريف الالزمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالردم نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين ، يصبح ساري المفعول من تاريخ توقيع تسام حكومة اليابان للخطر الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد اتمام الاجراءات القانونية الالزمة للدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للخطر الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد اتمام الاجراءات القانونية الالزمة للدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

وأنى لأنهن هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موسى مكرم الله

وقع باللغة الانجليزية

ترجمة عربى

القاهرة في ١١ أكتوبر ١٩٩٢

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

القاهرة

بالإشارة الى الفقرة الفرعية ٣ (أ) (ب) من الخطابات المتبادلة المؤرخة ١١  
أكتوبر ١٩٩٢ بشأن المنحة اليابانية المقدمة لمشروع مياه الشرب والصرف الصحي  
في المنيب بمدينة الجيزة ، أود أن أؤكد بالنيابة عن حكومة اليابان ما يلى :

الجزء المخصص من المنحة لمصاريف الشراء المشار إليها في الفقرة الفرعية  
٣ (أ) و (ب) من الخطابات المتبادلة المنوه عنها يمكن أن يغطى المصاريف الازمة  
لإعداد مستندات المناقصة ، وال تصميمات التفصيلية وأى مصروفات أخرى مرتبطة  
بها و توافق عليها السلطات المصرية المختصة واللازمة لشراء الموارد من اليابان  
ومحضر .

وتقدر قيمة هذه الخدمات بما يزيد قليلا عن ١٪ من المبلغ الاجمالى للمنحة.

وأنى لأتinez هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومبفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

تايزو واتانابى

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٩٢

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٤٢١) لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١١/٣٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخطاب الملحق بها والتي تتيح بمقتضاه اليابان لمصر منحة قيمتها ٢٠٨٥ مليار ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بمدينة العجيزه والموقعة جميعها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١١؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/١١/٣٠؛

**قرار :**

(مادة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة والخطاب الملحق بها والتي تتيح بمقتضاه اليابان لمصر منحة قيمتها ٢٠٨٥ مليار ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيب بمدينة العجيزه والموقعة جميعها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١١.

صدر بتاريخ ١٩٩٢/١٢

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/١٢/٧

**وزير الخارجية**

**عمرو موسى**

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٣

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور :

وحتى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومي لمكافحة  
وعلاج الإدمان :

**قرر :**

( المادة الأولى )

بضم السيد المستشار / رجاء العربي النائب العام إلى هضبة المجلس القومي لمكافحة  
وعلاج الإدمان الصادر بتشكيله قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه.

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٤١٣ هـ  
( الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٩٣ م ) .

حسني مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

بوجل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصل ،

: قرار

(المادة الأولى)

تنشأ سفارة جمهورية مصر العربية في باكو عاصمة جمهورية اذربيجان .

(المادة، الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٤١٣ هـ  
(الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٩٣ م) .

حسني مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلية ؟

**قرر :**

( المسادة الأولى )

تنشأ سفارةجمهورية مصر العربية في يريفان ماصمة جمهورية أرمينيا .

( المسادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٤١٣ هـ  
 ( الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٩٣ م ) .

**حسني مبارك**

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وحتى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصل ؛

قرد :

( المادة الأولى )

تنشأ سفارة جمهورية مصر العربية في كييف خاصة بجمهورية أوكرانيا .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٤١٣ هـ

( الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٩٣ م ) .

حسني مبارك

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٣

**رئيس الجمهورية  
بعد الاطلاع على الدستور ،**

وعلل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصل ،

**قررت :**

(النحوة الأولى)

تنشأ سفارة لجمهورية مصر العربية في طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان .

(النحوة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٤١٣ هـ

(الوافق ٢٢ يناير سنة ١٩٩٣ م) .

حسن مبارك

## رئاسة مجلس الوزراء استدراك

نشر بالعدد الأول من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٩٣ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٩٢ باعتبار المفقودين في حادث غرق العبارة "سالم اكسبريس" يوم ١٤/١٢/١٩٩١ أمواتاً.

وقد وقع خطأ مادي في بعض الأسماء الواردة بالكشف المرفق بالقرار سالف الذكر، بيانه الآتي:

### محافظة الشرقية :

- ١٠ - مفرج فرج محمد موافق .
- ١٢ - زهية مصطفى أحد البدرى .
- ١٣ - محمد فوال عبد العزيز .

خطأ

### محافظة الجيزة :

- ١١ - عادل عبد الحميد سرجاوي .

### محافظة الغربية :

- ١٤ - محمد حسن السيد زيادة .

### والصواب :

### محافظة الشرقية :

- ١٠ - مفرج فرج محمد موافق .
- ١٢ - زهية مصطفى أحد البدوى .
- ١٣ - محمد فؤاد عبد العزيز محمد .

### محافظة الجيزة :

- ١١ - عادل عبد الحميد سرجاوي .

### محافظة الغربية :

- ١٤ - السيد محمد حسن زيادة .

للذالزم التنوية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٢/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطبع الامريكية  
٢٠٢٧٤ - ١٩٩٢ - ٢٦٠٣